التجربة المغربية في إعادة إدماج السجناء:
الأهداف والاستراتيجيات

مولاي رشيد العلوي
المغرب

مقدمة

أضحت قضية إعادة إدماج السجناء بعد الإفراج عنهم من القضايا التي تحظى بأهمية متزايدة في السياسات الجنائية والاجتماعية المعاصرة، بالنظر إلى أن تنفيذ العقوبة السالبة للحرية لا ينبغي أن يقف عند حدود تقييد حرية الشخص المحكوم عليه، وإنما ينبغي أن يتجاوز ذلك ليشمل إعادة تأهيله وإعداده للعودة إلى المجتمع والاندماج فيه بشكل سوي وبعيدا عن الخروج عن القانون وتجاوزه. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة بالنظر إلى الصعوبات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والمهنية التي قد تواجه الأشخاص المفرج عنهم، والتي يمكن أن تعيق قدرتهم على بناء حياة مستقرة بعد انتهاء فترة العقوبة. السالبة للحرية.

وقد شهدت السياسة السجنية بالمغرب خلال العقود الأخيرة تحولات مهمة، انتقلت بموجبها المقاربة من التركيز التقليدي على الحراسة وتنفيذ العقوبة إلى اعتماد تصور أكثر شمولية يقوم على التأهيل وإعادة التربية والتكوين والإعداد للإدماج، مع تطوير آليات الرعاية الاجتماعية والنفسية والمهنية داخل المؤسسات السجنية وبعد نهاية العقوبة السالبة للحرية. وفي هذا السياق، برز دور المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، إلى جانب مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، ومختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية وجمعيات المجتمع المدني وبعض الفاعلين الاقتصاديين.

وتتولى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج القيام بهذه المهمة من خلال مجموعة متكاملة من البرامج. حيث يتم على المستوى المهني توفير تكوينات في مهن حاضرة بقوة وفعالية داخل سوق الشغل كالخياطة، النجارة، الكهرباء، المعلوميات، والزراعة، حيث تسلم شهادات معترف بها لكل المستفيدين من هذه التكوينات. أما على المستوى التعليمي، فإن برامج محو الأمية والتعليم النظامي مكنت وتمكن مئات النزلاء سنوياً من متابعة دراستهم واجتياز الامتحانات الاشهادية سواء على مستوى التعليم الثانوي أو الجامعي. كما يستفيد نزلاء المؤسسات العقابية من الدعم النفسي والاجتماعي عبر أطر مختصة، بالإضافة إلى مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية والارشادية التي تهدف إلى تهذيب السلوك وترسيخ قيم المواطنة.

ويسعى هذا المقال جادا لتسليط الضوء على هذه التجربة المغربية الفريدة والمتفردة في مجال إعادة إدماج السجناء، من خلال الوقوف على تطور فلسفة السياسة السجنية، والإطار المؤسساتي والقانوني المؤطر لإعادة الإدماج، وأهمية الرعاية الاجتماعية والنفسية والمهنية، مع التركيز على الدور الذي يضطلع به الأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي في الإعداد للإفراج ومواكبة المفرج عنهم. كما نتناول هنا أيضا بالتحليل أهمية الرعاية اللاحقة، ودور الأسرة والمجتمع المدني والشراكات الاقتصادية، فضلاً عن برنامج "مصالحة" باعتباره تجربة خاصة في مجال التأهيل وإعادة الإدماج.[1]

وقد ارتبطت العقوبة السالبة للحرية تاريخياً، كما هو معلوم، بوظيفة أساسية تتمثل في حرمان الشخص المدان من حريته نتيجة ارتكابه فعلاً جرميا، غير أن تطور الفكر الجنائي والحقوقي والاجتماعي أدى إلى إعادة النظر في الوظيفة التقليدية للعقوبة، فلم تعد المؤسسة السجنية

(1) أطلقت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مجموعة من البرامج نوعية كبرنامج "مصالحة" الموجه للمعتقلين في قضايا التطرف..

مجرد فضاء لتنفيذ الأحكام القضائية، وإنما أصبحت مطالبة بالاضطلاع بوظائف متعددة تتعلق بالتأهيل وإعادة التربية والحماية الاجتماعية والإعداد للعودة إلى المجتمع.[2]

وتنبع أهمية إعادة الإدماج من حقيقة أساسية تتمثل في أن انتهاء العقوبة لا يعني بالضرورة انتهاء المشكلات التي يواجهها الشخص المفرج عنه. فقد يجد نفسه أمام مجموعة من الصعوبات المتداخلة، من بينها صعوبة الحصول على عمل، وضعف الموارد المالية، واضطراب العلاقات الأسرية، وغياب السكن المستقر، ونظرة المجتمع السلبية، فضلاً عن الآثار النفسية والاجتماعية التي قد ترافق تجربة السجن. ومن ثم، فإن الإفراج عن السجين يمثل بداية مرحلة جديدة تتطلب بدورها آليات للمواكبة والدعم.

ويطرح هذا الواقع سؤالاً مركزياً يتعلق بمدى قدرة السياسات السجنية والاجتماعية على الانتقال من مجرد الإعداد للإفراج إلى بناء مسار متكامل لإعادة الإدماج يستمر خلال الفترة اللاحقة لخروج الشخص من المؤسسة السجنية.

كما يطرح سؤالاً آخر يتعلق بمدى فعالية الأدوار التي تقوم بها مختلف المؤسسات والمتدخلين، ولا سيما الأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي، في معالجة العوامل التي قد تعيق نجاح عملية الإدماج.

وفي المغرب، عرفت السياسة السجنية تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، سواء على مستوى التشريع أو على مستوى البرامج والمؤسسات المكلفة بالتأهيل وإعادة الإدماج. وأصبح الاهتمام بالتكوين والتعليم والتأهيل المهني والدعم الاجتماعي والنفسي جزءاً من المقاربة الحديثة لإدارة المؤسسات السجنية، إلى جانب تطوير آليات للمواكبة بعد الإفراج.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا المقال إلى تحليل التجربة المغربية في مجال إعادة إدماج السجناء، ليس باعتبارها مجرد مجموعة من التدابير الإدارية، وإنما باعتبارها عملية اجتماعية وإنسانية ومهنية ونفسية متكاملة، تتطلب تدخل عدة فاعلين وتستدعي استمرارية العمل من داخل المؤسسة السجنية إلى خارجها.

وقد تم اعتماد مقاربة وصفية تحليلية تقوم على قراءة مختلف أبعاد عملية إعادة الإدماج، من خلال الربط بين الإطار المؤسساتي والقانوني من جهة، والممارسة الاجتماعية والنفسية والمهنية من جهة أخرى، مع محاولة إبراز أهمية الرعاية اللاحقة والشراكات في ضمان استمرارية مسار الإدماج.

I. من العقاب فحسب إلى التأهيل وإعادة الإدماج.

إن فهم التجربة المغربية في مجال إعادة الإدماج يقتضي أولاً الوقوف على التحول الذي عرفته وظيفة المؤسسة السجنية. فالمؤسسة السجنية لم تعد تُفهم باعتبارها فضاءً للعزل فقط، بل أصبحت مجالاً لإعادة التأهيل والإعداد للعودة إلى المجتمع. ويعكس هذا التحول تطوراً في النظرة إلى الشخص المحكوم عليه، إذ أصبح يُنظر إليه، رغم مسؤوليته الجنائية، باعتباره إنساناً يمكن إعادة تأهيله ومساعدته على استعادة قدرته على ممارسة أدواره الاجتماعية بصورة قانونية.

وتقوم فلسفة إعادة الإدماج على فكرة أساسية مفادها أن العقوبة يجب ألا تؤدي إلى قطع جميع الروابط التي تربط الفرد بالمجتمع. ولذلك تكتسب المحافظة على العلاقات الأسرية، والاستمرار في التعليم والتكوين، وتنمية المهارات المهنية، والدعم النفسي والاجتماعي، أهمية كبيرة خلال فترة تنفيذ العقوبة.

(2) أنظر بهذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر:
Philippe Combessie. Sociologie de la prison. La Découverte. 2009.

كما أن إعادة الإدماج لا ينبغي أن تُختزل في مجرد توفير نشاط داخل المؤسسة السجنية، وإنما يفترض أن تكون عملية تستهدف إعداد الشخص للحياة بعد الإفراج. ويلعب الحراس والمؤطرون لمختلف الأنشطة داخل المؤسسة السجنية دورا فعالا في تفعيل هذه الفلسفة الجديدة.[3] كما أن التكوين المهني، على سبيل المثال، تزداد قيمته عندما يكون مرتبطاً بفرص حقيقية في سوق الشغل، والتعليم تزداد فعاليته عندما يفتح أمام المستفيد إمكانية متابعة الدراسة أو تطوير مهارات جديدة، والدعم النفسي يصبح أكثر أهمية عندما يرتبط بخطة واضحة للعودة إلى المجتمع.

ومن هذا المنطلق، أصبحت عملية التأهيل ذات طبيعة متعددة الأبعاد، تشمل الجانب التعليمي والمهني والنفسي والاجتماعي والأسري والاقتصادي، وهو ما يجعل إعادة الإدماج مسؤولية مشتركة بين المؤسسة السجنية ومختلف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية.

II. الإطار المؤسساتي والقانوني لإعادة إدماج السجناء في المغرب

عرف الإطار القانوني والمؤسساتي المغربي المتعلق بالمؤسسات السجنية تطوراً يعكس الاهتمام المتزايد بالتأهيل وإعادة الإدماج. ويشكل القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية محطة أساسية في هذا المسار، باعتباره يؤطر مختلف جوانب الحياة السجنية ويربط تنفيذ العقوبة بضرورة احترام الحقوق والكرامة الإنسانية وبالعمل على التأهيل والإعداد للاندماج في المجتمع.

وتتولى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مسؤوليات واسعة في مجال تدبير المؤسسات السجنية وتنفيذ البرامج المتعلقة بالتأهيل وإعادة الإدماج. و لم تعد وظيفتها مقتصرة على الجوانب الأمنية والإدارية، وإنما أصبحت تشمل كذلك برامج التعليم والتكوين المهني والتأهيل الاجتماعي والدعم النفسي والرعاية الصحية والأنشطة الثقافية والفنية والرياضية.

ويكتسي هذا التنوع أهمية كبيرة، لأن السجين لا يمثل حالة واحدة متجانسة، وإنما تختلف أوضاع السجناء بحسب السن والمستوى التعليمي والوضعية الأسرية والوضع الاقتصادي وطبيعة الجريمة ومدة العقوبة والحالة النفسية والمهارات المهنية. ولذلك فإن المقاربة الفردية في التأهيل تظل أكثر قدرة على الاستجابة للاحتياجات الفعلية لكل حالة.

وفي هذا السياق، يكتسي العمل الاجتماعي داخل المؤسسات السجنية أهمية خاصة، باعتباره حلقة وصل بين السجين وأسرته والمؤسسة والمجتمع الخارجي، كما يسمح بتحديد المشكلات الاجتماعية والعمل على معالجتها أو الحد من آثارها.

وبموازاة ذلك، أصبحت مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء فاعلاً أساسياً في مجال الرعاية والمواكبة، حيث تقوم فلسفتها على عدم اعتبار لحظة الإفراج نهاية لمسار التأهيل، وإنما بداية مرحلة جديدة تحتاج إلى الدعم والمواكبة، خصوصاً في المجالات الاجتماعية والمهنية والاقتصادية.

وتتميز هذه المقاربة بكونها تسعى إلى الربط بين التدخل داخل المؤسسة السجنية والتدخل خارجها، بما يسمح بتوفير قدر من الاستمرارية في الخدمات المقدمة للمستفيدين.

(3) Paul Mbanzoulou et Robert Cario. L'apport des surveillants de prison à la réinsertion sociale des condamnés à la privation de liberté en France. L'Harmattan, collection Sciences criminelles, 2000, p:15

III. إعادة الإدماج باعتبارها عملية متعددة الأبعاد

إن إعادة إدماج السجين ليست عملية بسيطة يمكن تحقيقها من خلال إجراء واحد، وإنما هي مسار مركب تتداخل فيه عوامل متعددة. فالاستقرار الاجتماعي يرتبط بالاستقرار الاقتصادي، وهذا الأخير يرتبط بفرص العمل والتكوين، بينما يرتبط الاستقرار النفسي بطبيعة العلاقات الأسرية والاجتماعية وبقدرة الفرد على التعامل مع الظروف الجديدة.[4]

ويأتي التعليم في مقدمة المجالات التي يمكن أن تسهم في إعادة التأهيل، لأنه يسمح بتطوير القدرات المعرفية ورفع المستوى الثقافي وفتح إمكانيات جديدة أمام السجين. ولا يقتصر التعليم على محو الأمية، بل يمكن أن يمتد إلى مستويات دراسية مختلفة، بما يسمح لبعض النزلاء باستكمال مسارهم التعليمي.

أما التكوين المهني، فيكتسي أهمية عملية مباشرة، لأنه يمكن أن يمنح الشخص مهارة قابلة للاستثمار بعد الإفراج. وتزداد فعالية التكوين عندما يكون مرتبطاً بحاجات سوق الشغل، وعندما ترافقه آليات للمساعدة على الولوج إلى العمل أو إنشاء نشاط مهني مستقل.

كما تمثل الأنشطة الحرفية والفنية مجالاً مهماً للتأهيل، لأنها تسمح بتنمية الشعور بالمسؤولية والانضباط والقدرة على الإنتاج، كما يمكن أن تساعد بعض المستفيدين على اكتساب مهارات قابلة للتحويل إلى مشاريع اقتصادية بعد الإفراج.

ولا يقل الجانب الصحي والنفسي أهمية عن الجوانب الأخرى. فبعض الأشخاص قد يحتاجون إلى دعم نفسي منتظم نتيجة ظروف شخصية أو أسرية أو بسبب تجربة السجن نفسها، وقد يحتاج آخرون إلى مواكبة متخصصة تساعدهم على التحكم في الانفعالات وإدارة الضغوط واتخاذ قرارات أكثر ملاءمة.

ومن هنا يظهر أن إعادة الإدماج الناجحة لا يمكن أن تقوم على مقاربة أحادية، وإنما تحتاج إلى تكامل بين مختلف الأبعاد.

IV. الدور الاجتماعي في إعداد السجين للعودة إلى المجتمع

يشكل العمل الاجتماعي داخل المؤسسة السجنية أحد العناصر الأساسية في عملية إعادة الإدماج، لأن الأخصائي الاجتماعي يوجد في موقع يسمح له بفهم الوضع الاجتماعي للسجين وربط العلاقة بينه وبين محيطه الأسري والاجتماعي.

وتبدأ مهمة الأخصائي الاجتماعي من خلال دراسة الوضعية الاجتماعية للسجين، والتعرف على طبيعة علاقاته الأسرية، والظروف التي كان يعيش فيها قبل دخوله المؤسسة، والمشكلات التي قد تواجهه بعد الإفراج. وتسمح هذه المعطيات بتكوين صورة أكثر شمولاً عن الاحتياجات الاجتماعية للمستفيد.

كما يمكن للعمل الاجتماعي أن يسهم في الحفاظ على الروابط الأسرية، باعتبار الأسرة أحد أهم عناصر الدعم خلال فترة السجن وبعد الإفراج. فاستمرار العلاقة مع الأسرة قد يساعد على الحد من العزلة الاجتماعية، كما يمكن أن يوفر للمفرج عنه شبكة أولية من الدعم عند عودته إلى المجتمع.

(4) Jean de Dieu. Le rôle de la famille dans le processus de la réinsertion sociale post carcérale des anciens détenus: Stratégies et défis. Mémoire présenté et défendu publiquement en vue d'obtenir le Diplôme de Master en Socio-anthropologie. URI.2023, p: 23

ولا يتوقف دور الأخصائي الاجتماعي عند الاستماع إلى المشكلات، وإنما يمتد إلى توجيه المستفيد نحو الخدمات والمؤسسات التي يمكن أن تساعده، والتنسيق مع مختلف المتدخلين، والمساهمة في إعداد مشروع شخصي للإدماج.[5]

وتتضاعف أهمية هذا الدور خلال الفترة التي تسبق الإفراج، حيث يصبح من الضروري الانتقال من معالجة الوضعية الحالية إلى التفكير في الحياة المقبلة: أين سيعيش الشخص؟ ما مصدر دخله؟ هل لديه أسرة تستقبله؟ ما المهنة التي يمكن أن يمارسها؟ وما الخدمات التي يحتاج إليها؟

إن الإجابة المبكرة عن هذه الأسئلة تسمح بجعل الإفراج مرحلة منظمة وليست انتقالاً مفاجئاً من المؤسسة السجنية إلى المجتمع.

V. الوظيفة النفسية في مسار إعادة الإدماج

لا يمكن تحقيق إعادة الإدماج الاجتماعي دون الاهتمام بالبعد النفسي، لأن قدرة الشخص على بناء حياة جديدة ترتبط بدرجة كبيرة بقدرته على التعامل مع الضغوط والمشكلات واتخاذ القرارات والتحكم في الانفعالات.

ويؤدي الأخصائي النفسي دوراً مهماً في تقييم الاحتياجات النفسية، والاستماع إلى المشكلات الفردية، وتقديم الدعم والمواكبة، والمساهمة في تنمية مهارات تساعد السجين على مواجهة الضغوط بطريقة أكثر توازناً.

كما يمكن للتدخل النفسي أن يركز على تعديل بعض السلوكيات، وتعزيز القدرة على ضبط الانفعالات، وتنمية مهارات التواصل وحل المشكلات، ومساعدة المستفيد على بناء تصور واقعي لمستقبله.

وتكتسب هذه الوظيفة أهمية خاصة عندما تكون هناك عوامل نفسية أو سلوكية يمكن أن تعيق عملية الإدماج. وفي هذه الحالات، فإن الاقتصار على التكوين المهني أو المساعدة المادية قد لا يكون كافياً، لأن نجاح المشروع المهني والاجتماعي يحتاج أيضاً إلى استعداد نفسي وقدرة على الاستمرار.

ومن هنا تبرز أهمية العمل المشترك بين الأخصائي النفسي والأخصائي الاجتماعي والطبيب والمربي والمدرب المهني، بحيث لا يعمل كل متخصص بصورة منفصلة، وإنما يتم بناء رؤية متكاملة حول وضعية المستفيد.

VI. الرعاية اللاحقة بعد الإفراج

تمثل الرعاية اللاحقة إحدى أكثر المراحل حساسية في عملية إعادة الإدماج، لأن الشخص المفرج عنه ينتقل خلالها من بيئة مؤسساتية تتوفر فيها مجموعة من الخدمات إلى بيئة اجتماعية يتحمل فيها مسؤولية اتخاذ القرارات وإدارة حياته اليومية.

وقد يواجه المفرج عنه خلال هذه الفترة مجموعة من الصعوبات، مثل البحث عن العمل، أو توفير السكن، أو استعادة العلاقات الأسرية، أو التعامل مع نظرة المجتمع، أو مواجهة مشكلات مالية، أو استكمال العلاج أو التكوين.

ولهذا فإن نجاح عملية التأهيل داخل المؤسسة لا يضمن وحده نجاح الإدماج، ما لم تكن هناك استمرارية في المواكبة بعد الإفراج.

(5) Fabrice Guilbaud (Sous la direction scientifique de Danièle Linhart). Le travail pénitentiaire. Une étude de sociologie du travail. Laboratoire Genre, Travail et Mobilités (C.N.R.S/Université Paris 8 et Paris 10) Université Paris.2006, p: 7

وتكتسي الأشهر الأولى بعد الإفراج أهمية خاصة، لأنها تمثل مرحلة انتقالية قد تكون حاسمة في تحديد قدرة الشخص على بناء نمط حياة مستقر. ومن هنا تبرز ضرورة توفير خدمات للمواكبة الاجتماعية والمهنية والنفسية، بحسب احتياجات كل حالة.

وتقوم مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء بدور مهم في هذا المجال، من خلال المساهمة في توفير الدعم والمواكبة وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، بما يسمح بربط التأهيل الذي تم داخل المؤسسة بمتطلبات الحياة خارجها.

VII. الإدماج الاقتصادي والمهني ودوره في تحقيق الاستقلالية

يعتبر العمل من أهم عناصر الاستقرار الاجتماعي، ولذلك فإن إعادة الإدماج المهني تحتل مكانة مركزية في أي سياسة تهدف إلى الحد من الهشاشة الاجتماعية للأشخاص المفرج عنهم.

فالعمل لا يوفر فقط دخلاً مالياً، وإنما يمنح الفرد شعوراً بالاستقلالية والمسؤولية والانتماء، ويساعده على بناء علاقات اجتماعية جديدة قائمة على الإنتاج والتعاون.

غير أن المفرج عنهم قد يواجهون صعوبات في الولوج إلى سوق الشغل بسبب ضعف المؤهلات أو انقطاع المسار المهني أو النظرة السلبية المرتبطة بالماضي الجنائي. ولذلك فإن التكوين المهني وحده قد لا يكون كافياً، ما لم تتم مساعدتهم على الانتقال الفعلي إلى سوق العمل.

ومن هنا تأتي أهمية تشجيع المشاريع المدرة للدخل، خصوصاً بالنسبة إلى الأشخاص الذين يمتلكون مهارات مهنية أو يرغبون في إنشاء نشاط اقتصادي صغير.

وقد تشمل هذه المشاريع مجالات متعددة، مثل الفلاحة والحرف والخدمات والتجارة الصغيرة والخياطة وإصلاح السيارات والنجارة والحلاقة وبعض الأنشطة الرقمية وغيرها، بحسب طبيعة المنطقة ومهارات المستفيد وإمكانياته.

وتسمح المشاريع المدرة للدخل بتحويل التأهيل المهني إلى مصدر فعلي للدخل، كما تساعد المستفيد على الانتقال من وضعية الاعتماد على المساعدة إلى وضعية الإنتاج والاستقلالية.

غير أن نجاح هذه المشاريع يتطلب مواكبة حقيقية، تشمل دراسة المشروع والتكوين في التدبير والتسويق والمحاسبة، إضافة إلى المتابعة بعد الانطلاق، لأن توفير المعدات أو التمويل دون مواكبة قد لا يضمن استمرارية المشروع.

VIII. الأسرة باعتبارها فضاءً أساسياً لإعادة الإدماج

تلعب الأسرة دوراً محورياً في عملية إعادة الإدماج، لأنها تمثل بالنسبة إلى كثير من المفرج عنهم أول فضاء للعودة والاستقرار.

وقد تساعد الأسرة على توفير السكن والدعم النفسي والمساندة الاجتماعية، كما يمكنها تشجيع الشخص على العمل والابتعاد عن السلوكيات التي قد تعيق استقراره.

لكن الأسرة نفسها قد تكون في بعض الحالات مصدراً للصعوبات، خاصة إذا كانت العلاقات قد تضررت خلال فترة السجن أو إذا كانت الوضعية الاقتصادية للأسرة هشة.

ومن ثم فإن العمل مع الأسرة ينبغي أن يكون جزءاً من سياسة إعادة الإدماج، وليس مجرد عنصر ثانوي. ويشمل ذلك تحسين التواصل، والمساعدة على إعادة بناء الثقة، وتشجيع الأسرة على تقديم الدعم الإيجابي، وتجنب الممارسات التي قد تعيد إنتاج التوتر والصراع.

IX. المجتمع المدني والشراكات المؤسساتية

تتطلب عملية إعادة الإدماج تعاوناً بين عدة قطاعات ومؤسسات، لأن المؤسسة السجنية وحدها لا تستطيع معالجة جميع المشكلات التي يواجهها المفرج عنهم.

وتستطيع جمعيات المجتمع المدني أن تضطلع بأدوار مهمة في مجالات التكوين والمساعدة الاجتماعية والدعم النفسي والصحي والقانوني والمواكبة المهنية، كما يمكنها أن تساهم في توفير فرص للتدريب والعمل والمشاريع المدرة للدخل.

كما يمثل القطاع الخاص شريكاً مهماً، خصوصاً في مجال التشغيل. فنجاح إعادة الإدماج المهني يتطلب انفتاح سوق الشغل على الأشخاص الذين أنهوا عقوباتهم، وفقاً للقواعد القانونية المنظمة، وتوفير فرص تمكنهم من إعادة بناء مسارهم المهني.

ومن هنا تصبح الشراكة المؤسساتية ضرورة وليست خياراً ثانوياً، لأنها تسمح بتجميع الموارد والخبرات وتوزيع الأدوار، وتجنب تكرار التدخلات أو وجود فراغات في الخدمات.

X. برنامج مصالحة والتأهيل متعدد الأبعاد

يمثل برنامج "مصالحة" تجربة خاصة في مجال إعادة التأهيل، وقد تم تطويره لفائدة فئة محددة من السجناء المدانين في قضايا مرتبطة بالتطرف والإرهاب، حيث يقوم على مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين الجوانب الفكرية والنفسية، والاجتماعية والدينية والمهنية.

وتنبع أهمية هذا النموذج من كونه لا يتعامل مع عملية التأهيل من زاوية واحدة، وإنما يسعى إلى معالجة مجموعة من العوامل المرتبطة بوضعية المستفيد، مع الإعداد للعودة إلى المجتمع.

كما تبرز في هذا السياق أهمية استمرارية المواكبة بعد الإفراج، لأن إعادة التأهيل لا ينبغي أن تنتهي بانتهاء البرنامج داخل المؤسسة، بل يفترض أن ترتبط بآليات للمواكبة الاجتماعية والاقتصادية اللاحقة.

وتكشف هذه التجربة، في بعدها العام، عن أهمية اعتماد برامج متخصصة تراعي خصوصية الفئات المستهدفة، بدلاً من التعامل مع جميع السجناء وفق نموذج موحد.

XI. نحو مقاربة فردية لإعادة الإدماج

تتطلب فعالية إعادة الإدماج الانتقال تدريجياً من المقاربة العامة إلى المقاربة الفردية. فكل سجين له تاريخ اجتماعي وأسري وتعليمي ومهني ونفسي مختلف، وبالتالي فإن حاجاته ليست بالضرورة مماثلة لحاجات غيره.

ومن المفيد في هذا السياق إعداد خطة فردية للإدماج تتضمن تشخيص الوضعية، وتحديد الاحتياجات، ووضع أهداف واقعية، وتحديد البرامج المناسبة، ثم تقييم مدى التقدم المحقق.

وقد تتضمن الخطة بالنسبة إلى شخص معين استكمال التعليم، بينما تحتاج حالة أخرى إلى التكوين المهني، وقد تحتاج حالة ثالثة إلى تدخل اجتماعي أو نفسي مكثف، في حين قد يكون التركيز بالنسبة إلى شخص آخر على مشروع اقتصادي أو إعادة بناء العلاقة الأسرية.

وتسمح هذه المقاربة بجعل السجين شريكاً في عملية إعادة إدماجه، وليس مجرد مستفيد سلبي من الخدمات. فكلما شارك الشخص في تحديد أهدافه واتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبله، زادت إمكانية تحمله للمسؤولية واستمراره في المسار الجديد.

XII. تحديات إعادة إدماج السجناء في المجتمع المغربي

رغم التطور الذي عرفته برامج إعادة الإدماج، فإن هذا المجال ما زال يواجه مجموعة من التحديات. ويأتي في مقدمة هذه التحديات تحدي الوصم الاجتماعي، إذ قد يجد الشخص المفرج عنه صعوبة في التخلص من الصورة المرتبطة بماضيه الجنائي، حتى بعد انتهاء العقوبة.

ويشكل التشغيل تحدياً آخر، خاصة بالنسبة إلى الأشخاص الذين لا يتوفرون على مؤهلات مهنية كافية أو الذين انقطعوا لفترة طويلة عن سوق العمل.

كما يمكن أن تشكل الهشاشة الاقتصادية عاملاً يزيد من صعوبة الإدماج، خصوصاً عندما يكون الشخص مسؤولاً عن أسرة أو لا يتوفر على مورد مالي أو سكن مستقر.

ويضاف إلى ذلك تحدي استمرارية الرعاية، إذ لا ينبغي أن تتركز الخدمات بشكل أساسي داخل المؤسسة السجنية، بينما تصبح المواكبة محدودة بعد الإفراج. فمرحلة ما بعد الإفراج تحتاج إلى موارد بشرية ومادية وآليات للتنسيق والمتابعة.

ومن التحديات كذلك الحاجة إلى تطوير أدوات علمية لتقييم فعالية البرامج، بحيث لا يقتصر التقييم على عدد المستفيدين من التكوين أو عدد المشاريع المنجزة، وإنما يشمل مؤشرات أكثر دلالة، مثل استقرار المستفيدين في العمل، واستمرارية المشاريع، وتحسن الوضع الأسري والاجتماعي، والاستفادة من الخدمات النفسية، ومدى استمرار المسار التعليمي أو المهني.

XIII. الحاجة إلى تطوير التقييم العلمي لبرامج إعادة الإدماج

إن تطوير برامج إعادة الإدماج لا يمكن أن يكون منفصلاً عن البحث العلمي. فالمؤسسات والبرامج تحتاج إلى بيانات دقيقة تسمح بتحديد مكامن القوة والضعف وقياس النتائج.

ويمكن أن تركز الدراسات المستقبلية على تتبع مسارات المفرج عنهم لفترات زمنية مختلفة، وتحليل وضعيتهم المهنية والاجتماعية والأسرية، ودراسة العوامل التي تساعد على الاستقرار والعوامل التي تؤدي إلى التعثر.

كما يمكن للبحث العلمي أن يساهم في تطوير أدوات لتقييم المخاطر والاحتياجات، مع مراعاة حقوق الأشخاص وحماية معطياتهم الشخصية.

وتكتسب البحوث النوعية أهمية خاصة في هذا المجال، لأنها تسمح بفهم تجربة المفرج عنهم أنفسهم، ومعرفة الصعوبات التي واجهوها، ومدى استفادتهم من الخدمات المقدمة لهم، والعوامل التي ساعدتهم على إعادة بناء حياتهم.

كما يمكن للبحث العلمي أن يساعد على تقييم دور الأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي، وقياس أثر مختلف أشكال التدخل المهني على مسار إعادة الإدماج.

XIV. آفاق تطوير التجربة المغربية

تبدو عملية تطوير إعادة الإدماج مرتبطة بمجموعة من الاتجاهات المتكاملة. ويأتي في مقدمتها تعزيز الرعاية اللاحقة، خصوصاً خلال الفترة الأولى بعد الإفراج، باعتبارها مرحلة انتقالية تحتاج إلى دعم ومواكبة.

كما تبرز ضرورة تعزيز الربط بين التكوين واحتياجات سوق الشغل، وتطوير شراكات أكثر فعالية مع المؤسسات الاقتصادية والمقاولات، بما يسمح بتحويل المهارات المكتسبة داخل المؤسسة إلى فرص مهنية حقيقية.

ويظل تطوير المشاريع المدرة للدخل خياراً مهماً، شريطة أن تقوم المشاريع على دراسة واقعية لحاجات السوق وأن تكون مصحوبة بالتكوين والمواكبة.

كما ينبغي تعزيز العمل مع الأسر، وتطوير برامج للتوعية والحد من الوصم الاجتماعي، لأن نجاح إعادة الإدماج لا يتوقف فقط على استعداد المفرج عنه، وإنما يتأثر كذلك باستعداد المجتمع لاستقباله من جديد.

ومن جهة أخرى، فإن تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات والمتدخلين من شأنه أن يجعل مسار الإدماج أكثر استمرارية، من خلال الانتقال من التدخلات المنفصلة إلى مسار متكامل يبدأ داخل المؤسسة السجنية ويستمر بعدها.

وتبرز كذلك أهمية تطوير برامج متخصصة حسب الفئات والحاجات، وعدم الاكتفاء بنموذج موحد، لأن بعض الحالات تحتاج إلى دعم نفسي مكثف، وأخرى إلى تدخل اجتماعي، وأخرى إلى تكوين مهني أو دعم اقتصادي.

خلاصة

تكشف التجربة المغربية في مجال إعادة إدماج السجناء عن تحول تدريجي في فلسفة التعامل مع العقوبة السالبة للحرية، من التركيز على تنفيذ العقوبة والحراسة إلى اعتماد مقاربة أكثر شمولاً تقوم على التأهيل والإعداد للعودة إلى المجتمع.

وقد أصبح مفهوم إعادة الإدماج يرتبط بمجموعة من الأبعاد المتكاملة، تشمل التعليم والتكوين المهني والدعم الاجتماعي والنفسي والرعاية الصحية والمحافظة على العلاقات الأسرية والإدماج الاقتصادي والمهني. كما أصبح نجاح العملية مرتبطاً بتعاون مجموعة من المؤسسات والقطاعات والشركاء، وفي مقدمتهم المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء.

ويبرز من خلال تحليل أدوار الأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي أن عملية إعادة الإدماج تحتاج إلى تدخل مهني متعدد التخصصات، بحيث يتم التعامل مع الشخص المفرج عنه باعتباره حالة اجتماعية ونفسية ومهنية متكاملة، وليس مجرد شخص أنهى فترة العقوبة.

كما أن الرعاية اللاحقة تظل من أهم عناصر نجاح هذه العملية، لأن مرحلة الإفراج تمثل انتقالاً حاسماً يحتاج فيه الشخص إلى الدعم والمواكبة من أجل تحويل التأهيل الذي تلقاه داخل المؤسسة إلى واقع اجتماعي ومهني مستقر.

ومن ثم، فإن تطوير التجربة المغربية يقتضي تعزيز استمرارية المواكبة بعد الإفراج، وربط التكوين بحاجات سوق الشغل، وتوسيع فرص التشغيل والمشاريع المدرة للدخل، وتعزيز دور الأسرة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتطوير برامج متخصصة تستجيب للاختلاف بين الحالات.

كما يظل البحث العلمي عنصراً أساسياً في تطوير هذه السياسات، من خلال تقييم النتائج بطريقة موضوعية، وتتبع مسارات المفرج عنهم، وقياس مدى استفادتهم من البرامج، ودراسة العوامل التي تساعد على الاستقرار الاجتماعي والمهني.

وعليه، فإن إعادة إدماج السجين لا ينبغي النظر إليها باعتبارها مرحلة تالية لتنفيذ العقوبة فحسب، وإنما باعتبارها مساراً يبدأ منذ دخول المؤسسة السجنية ويستمر إلى ما بعد الإفراج، ويهدف في جوهره إلى تمكين الشخص من استعادة مكانته داخل المجتمع وبناء حياة قائمة على المسؤولية والعمل والاستقلالية واحترام القانون.

إن نجاح هذا المسار لا يقاس فقط بعدد البرامج والأنشطة المنجزة، وإنما بمدى قدرة الشخص المفرج عنه على بناء حياة مستقرة، واستعادة علاقاته الأسرية والاجتماعية، والحصول على مورد مشروع، والاستفادة من الخدمات الضرورية، والاندماج بصورة إيجابية في محيطه. ومن هنا فإن الرهان الحقيقي أمام السياسة السجنية والاجتماعية يتمثل في تحويل إعادة الإدماج من مجرد هدف مؤسساتي إلى مسار اجتماعي مستدام، تشارك فيه الدولة والأسرة والمجتمع المدني والقطاع الاقتصادي، ويستند إلى المعرفة العلمية والتقييم المستمر.

المراجع والمصادر

المملكة المغربية، القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية.

– المملكة المغربية، النصوص التنظيمية المتعلقة بتنظيم واختصاصات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

– المملكة المغربية، القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة.

– مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، الوثائق والتقارير والمواد التعريفية المتعلقة ببرامج إعادة الإدماج والرعاية اللاحقة.

– المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، التقارير والوثائق المتعلقة بالتأهيل وإعادة الإدماج.

– مركز مصالحة، الوثائق المتعلقة ببرنامج مصالحة ومنهجية التأهيل والمواكبة.

– المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التقارير المتعلقة بأوضاع المؤسسات السجنية وإعادة الإدماج.

– الدراسات والأبحاث الأكاديمية المتعلقة بالسوسيولوجيا الجنائية وعلم النفس الجنائي وإعادة الإدماج الاجتماعي للمفرج عنهم.

– المواثيق والمعايير الدولية ذات الصلة بمعاملة السجناء وإعادة إدماجهم اجتماعياً ومهنياً.